

فَتَاوَى الْمُبْتَلَى

فتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع الناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين صفة ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، وانفذ كرا الاستئذان منهم بجمع غالبا ورمقه من امتناع السبب كعاجبة الناس الى بيان موضوعه وربما أجبنا غير مشترك مثل هذا ، ولئن بقي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر صحيح لاجفاله

(طريقة ابراهيم الرشيدى - من اسئلة سنفا فوره)

(ص ٢٠) من أحد المشتركين في سنفا فوره

نبحث بهذه الاسطر لحضرة فذلكة العلوم والمعارف صاحب المنار الأغر

لانزال منار الدين به مشيدا وهو

انه نعم في هذه الاطراف طائفة تزعم انها على طريقة الشيخ ابراهيم الرشيدى و يقيمون في المساجد اذ كرا بلفظ الجلالة برفع صوت جدا ويشوشون على من هناك من المصلين و يلقبون أنفسهم بمجاذيب و ينشدون خلال ذلك اشعارا من كلام الصوفية لا يعرفون معناها وفي يوم الجمعة في اثناء صلاتها تحصل منهم زعقات هائلة بلفظ (الله الله) و يجيب بعضهم بمننا بذلك بحيث اذا زعق أحدهم تلاه الباقون بهذه الزعقات الشديدة المزعجة لمن في المسجد في وقت صلاتهم الجمعة ويحصل للمصلين تشوش منهم واذا نهوا عن ذلك اجابوا بأن الناهي لهم من فريق يريدون ان يطفئوا نوار الله بأفواههم وبأبصارهم انما يزعمون في حالة الضيقة مستندين الى ما في كتب الصوفية من ان المريد اذا غلب على قلبه ذكر الباطن وضاعت انفاسه منه بما خرج على ظاهره فيزعق بلفظ (الله) واذا قاموا للذكر ليلا وارتفعت أصواتهم بذلك ربما سقط بعضهم مغشيا عليه ذكر اكان أو أنى وذلك بعد ان يشير الخليفة عليهم بخرقة في يديه ويقول لهم (أش) ثم يخر أحدهم مغشيا عليه فيقيق به ذلك و يقول شاهدت في غيبي أحمد بن ادر بس وشاهدت الى الملا نطيل بذكره قبل هذا مما عهد في أحد القرون الثلاثة المدحوة أو هو ما أمر به الشارع أو السلف الصالح وهل يجب على ولاية الامور المنع من مثل هذا

اذ ولي الامر هنا لم يقدم على منعهم ظنا منه انه مطلوب شرعا واذا نشر في المنار حكم ذلك شرعا فولي الامر لا يتأخر عن حماهم على ما يحكم به الاستاذ في المنار من المنع او الامرار فادر كونا بما فيه حياة الدين والدنيا لازتم عمدة لنفع المسلمين والله يحفظكم لنا أفندم

(ج) في هذا السؤال مسائل (أحدها) الذكر باسماء الله تعالى مفردة كما عليه أهل الطريق في هذا المصنف كقولهم الله الله . . . حي حي . . . أو بالضمير كقولهم هو هو . . . وهذا من البدع التي حدثت بعد الصدر الأول . قال شيخ الاسلام ابن تيمية في رسالة الصبورية مانصه بصدان أورد ماورد في الحديث من أن أفضل الذكر لا إله الا الله كما رواه الترمذي وغيره أو لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كما رواه مالك في الموطأ:

« ومن زعم أن هذا ذكر العامة وأن ذكر الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الخاصة المضمرة فهم ضالون غالطون واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله (٩١: ٦ قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) من أيبن غاط هو لا ، فإن الاسم هو منذ كور في الامر بجواب الاستفهام وهو قوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى) فالاسم مبتدأ وخبره قد دل عليه الاستفهام كما في نظائر ذلك يقال: من جاء؟ فتقول: زيد: وأما الاسم المفرد مظهراً أو مضمراً فليس بكلام تام ولا جملة مفيدة ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أمر ولا نهي ولم يذكرك أحد من سلف الأمة ولا شرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة ولا حالاً ناقماً وإنما يعطيه قصوراً مطلقاً لا يحكم عليه بنفي ولا اثبات فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه والا لم يكن فيه فائدة والشرعية إنما تشرع من الاذكار ما يفيد بنفسه لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره . وقد وقع من واطب على هذا الذكر في فنون من الاحاد، وأنواع من الانحاد، كما قد بسط في غير هذا الموضع . وما يذكرون بعض الشيوخ من أنه قال: أخاف ان أموت بين النفي والاثبات: حال لا يقتدى فيها بصاحبها فإن في ذلك من القاطم مالا يخفاء فيه اذ لو مات العبد في هذه الحال لم يمت الا على ما قصده ونواه اذ الاعمال بالنيات وقد ثبت أن النبي صلى

الله عليه وسلم أمر بتلقين الميت (يعني المحتضر) لا إله إلا الله وقال «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف أن يموت في اثناها موتا غير محمود بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد.

«والذكر بالاسم المفرد المضمرة أعد عن السنة وأدخل في البدعة وأقرب إلى اضلال الشيطان فاز من قال ياهو ياهو أو هو هو ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا إلى ما يصوره قلبه والقلب قد يهتدي وقد يضل وقد صنف صاحب الفصوص كتابا سماه (الهو) وزعم بعضهم أن قوله (٧: ٣) وما يعلم تأويله إلا الله (معناه وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو (الهو) إلا الله وقيل هذا وإن كان مما اتفق المسلمون بل العقلاء على أنه من أبين الباطل فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء (صوابا) حتى قلت مرة لبعض من قال بشيء من ذلك لو كان هذا كما قلته لكتبت «وما يعلم تأويل هو» منفصلة

«ثم كثيرا ما يذكره بعض الشيوخ انه يحتاج على قول القائل (الله) بقوله سبحانه (قل الله ثم ذرهم) ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد وهذا غلط باتفاق أهل العلم فإن قوله (قل الله) معناه: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى: وهذا جواب لقوله (٦: ٩١) قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس يجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم، قل الله (أي الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى رد بذلك قول من قال (ما أنزل الله على بشر من شيء) (٥) فقال من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ثم قال قل الله انزله ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلعبون

«وما بين ما تقدم ما ذكره سيدي وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما لا يحكون به ما كان قولا فالقول لا يحكى به إلا كلام تام جارة اسمية أو فعلية ولهذا يكسرون «إن» إذا جاءت بعد القول فالقول لا يحكى به اسم. والله تعالى لم يأمر أحدا بذكر اسم مفرد ولا شرع للمسلمين اسما مفردا مجردا والاسم المفرد المجرد لا يفيد الايمان باتفاق أهل الاسلام ولا يؤمن

(٥) أول الآية «وما قدره الله حق قدره اذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء» الخ

به في شيء من العبادات ولا في شيء من الحاجات . ونظير من اقتصر على الاسم المفرد ما يذكر أن بعض الأعراب صرّحوا بمؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله: بالنصب فقال ماذا تقول هذا؟ هذا الاسم فأين الخبر عنه الذي به يتم الكلام؟

« وما في القرآن من قوله (٨:٧٣) واذا كراستم ربك وتبتل إليه تبتيلاً وقوله (١:٥٦) سبح اسم ربك الأعلى) وقوله (١٤:٨٧) قد أفلح من تزكى ١٥ واذا كراستم وبه فصلي) وقوله (٩٦:٥٦) فسبح باسم ربك العظيم) ونحو ذلك لا يقتضي ذكره مفرداً بل في السنن أنه لما نزل قوله فسبح باسم ربك العظيم قال « اجملوها في ركوعكم » ولما نزل قوله (سبح اسم ربك الأعلى) قال « اجملوها في سجودكم » (١) فشرع لهم أن يقولوا في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الأعلى . وفي الصحيح (٢) أنه كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الأعلى وهذا معنى اجملوها في ركوعكم وسجودكم باتفاق المسامحين « - الخ ما أطال به رحمه الله تعالى

(المسألة الثانية) التشويش على المصلين محظور عند جميع العلماء سواء كان بذكر أو تلاوة قرآن أو قراءة علم أو غير ذلك فإن المساجد عامة بنى للصلاة فهي المقصودة بالذات فيجب منع التشويش على المصلين وإن كان بمشروع فكيف إذا كان بأمر غير مشروع مما يطلب منه لذاته وإن لم يشوش على مصل . ولا أراني محتاجاً في هذه المسألة إلى نقل لأنه لا ينازع فيها أحد ومن أراد القول فليرجع إلى الجزء الأول من المجلد السادس ومنه حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود وأقوال الفقهاء في نقيض كتاب أصابة السهام (٣٤:٦)

(المسألة الثالثة المجاذيب) اعلم أن ما يسميه الصوفية بالجذب هو من الأحوال التي لا يعرف منها أهل الطريق في هذا العصر إلا أنها ضرب من البله أو التباله والخروج عن الآداب الشرعية والعرفية . الجذب في الحقيقة حال تطرأ على الإنسان

(١) الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأحمد في المستدرک وابن حبان في صحيحه عن عقبة بن عامر (٢) قوله في الصحيح يعني صحيح مسلم ورواه أيضاً أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث حذيفة

وهو متوجه الى الله بالذكروالفكر فتأخذه عن نفسه وتبطل ميزان العقل في الاقوال والافعال فهو فن من فنون الجنون يحدث في حال مخصوصة وقد يحدث من غير سبق الأعمال الاختيارية التي تؤدي اليه غالباً اذا كان من يأتيها مستعداً له وهي الخنوة وكثرة الذكر فيها مع الجوع وقلة النوم لاسبابها اذا كان الذكر بالاسماء المفردة . وهذا الفن من الجنون كغيره يكون متقطعاً مجيئاً نوبة بعد نوبة ويكون طباقاً ويكون قويا وضعيفا وصاحبه غير مكلف مادام مأخوذاً عن عقله فاذا كان يأتي بأقوال أو أفعال تشوش على المصلين وجبان يمنع من دخول المسجد وقد جاء في الحديث «جنبوا مساجدنا وفي رواية مساجدكم - صبيانكم ومجانينكم» الخرواد ابن ماجه من حديث واثلة وكذلك ابن عدي والطبراني والبيهقي وابن عساكر عنه وعن غيره . واذا كان التشوش على المصلين بنحو رفع الصوت كان مما يمنع منه الماقل فكيف يباح لغيره ممن يشوش بقاله وحاله

(المسألة الرابعة الزعمات) هذه الزعمات والصيحات عند الذكر أو التلاوة ليست من الدين في شيء لم يأذن بها الله ولا رسوله ولم تعرف عن الصحابة ولكن من الناس من يكون رقيق الوجدان شديد التأثر بما يهيم نفسه فاذا كان عابداً وسمع آية انذار أو موعظة مؤثرة أو عمرة يفتله وجدانه ويظهر عليه أثر الانفعال في وجهه وربما صرخ وبكى واذا كان عاشقاً وسمع غناء أو شعراً بليغاً يظهر عليه مثل ذلك التأثر وقد حكي عن بعض الصوفية الصادقين شيء من ذلك فلما ذهب التصوف وجاء هؤلاء المقلدون الاغبياء الجهلاء باسرار النفوس المحرومون من الوجدان الرقيق الذي يتأثر بالمعنى الدقيق، جعلوا كل همهم التقليد في الاشارات والعبارات والكلمات كما بين ذلك حجة الاسلام وصاحب العوارف وغيرهما من متصوفة القرون الوسطى فما بالك بأهل الطريق في عصرنا هذا . قال الامام الغزالي في بيان اصناف المتعبرين من الاحياء

(الصنف الثالث) المتصوفة وما أغلب الفرور عليهم والمتعبرون منهم فرق كثيرة (ففرقة منهم) وهم متصوفة أهل الزمان الا من عصمه الله اغتروا بالزني والهيأة والمنطق فساعدوا الصادقين من الصوفية في زبهم وهياتهم وفي العاظمهم وفي

آدابهم ومراسمهم واصطلاحاتهم وفي أحوالهم الظاهرة من السماع والرقص والطهارة والصلاة والجلوس على السجادات مع اطراق الرأس وادخاله في الجيب كلمة فكر وفي تنفس الصعداء وفي خفض الصوت في الحديث الى غير ذلك من الشائيل والهيآت. فلما تكلفوا هذه الامور وتشبهوا بهم فيها ظنوا أنهم أيضاً صوفية فلم يتعبوا أنفسهم قط في المجاهدة والرياضة ومراقبة القلب وتطهير الباطن والظاهر من الآثام الخفية والجلية وكل ذلك من أوائل منازل التصوف ولو فرغوا عن جميعها لما جاز لهم أن يعدوا أنفسهم في الصوفية كيف ولم يحرموا قطع حولها ولم يسوموا أنفسهم شيئاً منها بل يشكالبون على الحرام والشبهات وأموال السلاطين ويتنافسون في الرغيف والفلس والحبة ويتحاسدون على النقيير والقطمير ويمزق بعضهم أعراض بعض متهما خالفه في شيء من غرضه وهو لاء غرورهم ظاهر» ثم ضرب لهم مثل العجوز تلبس لباس الشجمان وتبرز الى الميدان ثم ذكر فرقة المتشبهين بهم في الزي وقال بعد ذلك:

(وفرقة أخرى) ادعت علم المعرفة ومشاهدة الحق ومجاورة المقامات والاحوال والملازمة في عين الشهود والوصول الى القرب ولا يعرف هذه الامور الا بالأسامي والألفاظ الا أنه تلقف من ألفاظ الطامات كلمات فهو يرددها ويظن ان ذلك أعلى من علم الأولين والآخرين فهو ينظر الى الفقهاء والمفسرين والمحدثين بهين الازدراء فضلاً عن العوام حتى أن الملاح ليترك فلاحته والحائك يترك حيا كته ويلزمهم أياماً معدودة ويتلقف منهم تلك الكلمات المزيفة فيردددها كأنه يتكلم عن الوحي ويخبر عن سر الاسرار ويستحقر بذلك جميع العباد والعلماء فيقول في العباد أنهم أجراء متعبون ، ويقول في العلماء أنهم بالحديث عن الله محجوبون ، ويدعي لنفسه أنه الواصل الى الحق وأنه من المقرين ، وهو عند الله من الفجار المناقنين ، وعند أرباب القلوب من الحق الجاهلين ، ولم يحكم قط علماً ولم يهذب خلقاً ولم يرتب عملاً ولم يراقب قلباً سوى اتباع الهوى وتلقف الهديان وحفظه :

(ثم قال بعد ذكر الفرقة التي وقعت في الاباحة)

(وفرقة أخرى) جاوزت حد هولاء واجتنبت الاعمال وطلبت الحلال

واشتغلت بتفقد انقلب وصار أحدهم يدعي المقامات من الزهد والتوكل والرضا والحب من غير وقوف على حقيقة هذه المقامات وشروطها وعلاماتها وآفاتها (فهم) من يدعي الوجد والحب لله تعالى ويزعم أنه واله بالله ولعله قد تخيل في الله خيالات هي بدعة أو كفر فيدعي حب الله قبل معرفته ثم أنه لا يخلو عن مقارفة ما يكره الله عز وجل وعن إثارة هوى نفسه على أمر الله وعن ترك بعض الأمور حياء من الخلق ولو خلا لما تركها حياء من الله تعالى وليس يدري أن كل ذلك يناقض الحب : الخ ما ذكره في ذلك

أقول إذا تدبر السائل هذا القليل من كثير ما كتب أئمة هذا الشأن في ذلك علم أن المسؤل عنهم لم يبلغوا في التصوف بعض مدي هؤلاء الذين أثبت الامام الغزالي غرورهم . ويعلم أن الوجد وما يتبعه من مثل الزعقات ببعض الناس إنما يكون بعد الحب والحب لا يكون الا بعد المعرفة والمعرفة بالله لا تكون الا بالملم بما جاء في كتابه وما مضت به سنة نبيه مع الأذعان والعمل النفسي والبدني هذه هي طريقة الصوفية ومن علامة الصادق فيها ان لا يدعيها ولا يدافع عن نفسه اذا أنكر عليه لاسيما اذا كان الانكار انتصارا للدين وحمية للشرع فكل مدع كذاب وقد دخلنا في هذه الأمور وجربناها وكنا نذكر الباطن مع النقشبندية ومنهم من كان يزعم وكنت أقدمه ولكنني علمت ان كل ذلك من وسائل الشهرة الباطلة ولو شاء هؤلاء ان لا يزعموا لما زعموا وكم من تائب منهم قد اعترف بما كان اقترف والله الموفق (المسألة الخامسة الغيبة ومشاهدة الأرواح) قد شرحنا حقيقة مسألة رتبة الأرواح التي عدوها من أعظم الكرامات في المجلد السادس فلانعيدها وانما نقول ان المدعين كاذبون مراون باغون للشهرة وان دعاويهم هذه ان صحت لا تكون من الدين في شيء اذ لم يرد بها كتاب ولا سنة ومن أكثر من تدكّر ميت وتخيله يوشك أن يتمثل له وليس ذلك بأمر كبير . ومن علامة كذب المدعي في دعواه أن يكون في حضوره وغيبته وصحوه وسكرته تابعا للإشارة من الخليفة ببيديها أو كلمة يقولها وجملة القول ان ما حكيم عن هذه الفرقة ما تصان عنه المساجد فان صدقوا في دعوى التصوف فعليهم ان يخضعوا لآداب الشرع ويصدقوا في الاتباع من

غير انتصار لأنفسهم وإن أبوا كان على المستطيع أن يمنعهم من كل فعل في المسجد يشوش على المصلين ويشغلهم عن الخشوع في الصلاة ولو استعان على ذلك بقوة الحكومة والله أعلم وأحكم

غيبية العلماء . والعالم الذي لا يعمل بعلمه

(س ٢١) مستفيد من (سنا فوره)

ما يقول المنار المنير في رجل أطرى عالما بسمه اطلاقه وجودة مدرسه ونحو ذلك فقال آخر حسدا لذلك العالم وجهلا منه بحقيقة العلم دعني من علم أولئك الناس الذين ظهروا اليوم وفسق وكذب . . . — الى ان استشهد بيت ابن رسلان :
وعالم بعلمه لم يعلم
معتب من قبل عابد الوثن
فقال له المطري مهلا فانك تعلم ان الغيبة حرام فاليت يصدق عليك فانك
ما تعمل بعلمك فكيف الحكم في ذلك المفتاب الخ

(ج) تحريم الغيبة معلوم من الدين بالضرورة للنهي عنها في القرآن وتبشيع حال أهلها وغيبية العلماء أشد الغيبة ضررا لأنها تنفضي الى تفسير الجاهلين عن الاستفادة منهم وذلك صد عن سبيل الله ثم ان في قول ذلك الطاعن في العلماء جرارة أخرى وهي أنه يحكم في أمر من علم الغيب بيت من الشعر وذلك من القول على الله تعالى بغير علم وهو محرم بنص القرآن بل ذكر نهيهم ومقرونا بتحريم الشرك بالله . وقد قيل ان المعنى البيت أصلا في الحديث لكن الطاعن لم يعرفه اذ لو عرفه لا احتج به لا بقول من لا حجة في كلامه . روى مسلم عن حديث أبي هريرة مرفوعا « ان أول الناس يقضي عليه يوم القيامة رجل استشهد فأتي به فعرفه نعمته فعرفها فقال فما عملت فيها قال قاتلت فيك حتى استشهدت : قال كذبت ولكنك قاتلت لأن يقال جريء فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقى في النار — رجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتي به فعرفه نعمته فعرفها قال فما عملت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن ، قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال انك عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقى في النار — ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله

فأتى به فعرفه نومه فعرفها فقال فما علمت فيها قال ما تركت من سبيل تحب ان ينفق فيها الا أنفقت فيها ذلك . قال كذبت ولكنك فعلت ليقال هو جواد فقد قيل ثم أمر به فحسب على وجهه ثم أتى في النار « فمن هذا الحديث أخذوا ان هؤلاء الثلاثة أول من يحاسب ويعذب ولكن ما يدرينا ان الاولية بالنسبة الى المسلمين لا الى المشركين وعباد الاوثان أو ان افعل ليس على بابي . ثم ان الحديث في العالم المراثي لاني تارك العمل بعلمه فهذا الحكم غير صواب وان اشتهر وتلقاه المقلدون بالقبول . واذا جاز ان يعتاب العالم الذي يتهم بالرياء ويخاض في عرضه لاجل هذا الحديث جاز أيضا ان يعتاب الشهيد والحسن المنفق في سبيل الله وهؤلاء خيار الناس وخيرهم العالم المعلم فما معنى تحريم الغيبة اذا حازت غيبتهم ؟ الرياء أمر خفي لا يجوز أن نحكم به على عالم ولا جاهل نعم ان مواخذة العالم بتحريم الشيء اذا هو فعله أشد من مواخذة من يفعل الذنب جاهلا بكونه ذنبا من حيث الجراءة على الله ولكن المذنب الجاهل يأخذ على الذنب وعلى الجهل معا فان الجهل ليس بعذر الا ما يكون في دقائق الشبهات وخفيات الاحكام . ومن الاحاديث التي تلوها السنة كثير من العامة فتجرثم على إهانة العلماء حديث « ويل للجاهل مرة وويل للعالم ألف مرة » ولا أعرف له أصلا وما أراه الا من وضع المناخرين وقد روى سعيد بن منصور عن جيلة مرسل « ويل لمن لا يعلم ولو شاء لعلم واحد من الويل وويل لمن يعلم ولا يعمل سبع من الويل » وهو على ارساله لا يصح وعبارته تدل على أنه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم . وأخرج أبو نعيم في الحلية من حديث حذيفة « ويل لمن لا يعلم ولو شاء الله لعلمه وويل لمن علم ثم لا يعمل » وهو ضعيف وان كان معناه صحيحا

﴿ اختيار مسجد للصلاة أو الصلاة بأجرة ﴾

(ص ٢٣) ع ٤٠٤ ع بسنفاقوره

سيدي : في (جوهر) الاسلامية مسجد يصلون فيه الجمعة فقط ويكون في غائر الايام مهجورا لا يصل في الاخدمته وفي شهر رمضان من السنة الماضية طلب أحد وزراء تلك البلاد من أهل البلد ان يصلوا فيه صلاة العشاء والنراويح وجعل

لكل من وانظرب على ذلك مدة الشهر كله ستقر بالآت وللإمام ثلاثين رياء فأجاب
طالبه جم غفير من مدعي العلم وأنكر هذه الصلاة واحد قال أنها غير صحيحة
ولم يجوز أخذ الدراهم بل قال ان هذا هو الشرك في العبادة . والحقير من جملة
الذين حضروا هذه الصلاة ولم يأخذ الأجرة وقد جعلني المنكر في جملة
من أشركوا فهل قوله صحيح أم لا فأحكم ياسيدي فأنت الحكم الذي ترضى
حكومته والسلام .

(ج) ان من صلى لأجل أخذ الجمل بحيث لو لم يكن هناك جعل لما صلى
بالمرة فلا شك أن صلاته غير صحيحة وأخذه لئال عليها غير جائز ومن سمى ذلك
شركا في العبادة فقد أعطى هذه الصلاة أكثر من حقها إذ لا شيء فيها لله في الحقيقة
وانما الشرك أن يقصد مع الله غيره فمن قصد بالصلاة الأعرين معا - الثواب
والمال - فهو المشرك في هذه العبادة ومثله من قصد مرضاة الوزير والتقرب اليه . ومن لم
يقصد المال بالمرة ولم يأخذه ولا رياء الوزير أو مرضاته وانما صلى في ذلك المسجد
بعد نداء الوزير بالجمل لأن الجماعة قامت في المسجد فصار قصده اليه كقصده
الي غيره فلا يعد مشركا ولا مرائيا ولا يكون آثما

وقد اختلف العلماء فيمن يقصد بعمله الثواب والرياء معا أي ثاب على قصد الثواب
بقدره ويعاقب على قصد الرياء بقدره أم يستحق العقاب دون الثواب ؟ قال الفزالي
بالأول محتجا بقوله تعالى ٧:٩٩ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ٨ ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره) وقال العز بن عبد السلام بالثاني محتجا بالاحاديث الصريحة
في ذلك كحديث مسلم وابن ماجه « قال الله تعالى انا أغنى الشركاء عن الشرك
من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه - اذا كان يوم القيامة أتى
بصحف محتمة فتصب بين يدي الله عز وجل فيقول للملائكة اقبوا هذا وانفوا هذا
فتقول الملائكة وعزنا ما رأينا الا خيرا فيقول نعم لكن كان لسيفي ولا أقبل
الا ما ابتغي به وجهي » أقول وما ابتغي به غير وجهه تعالى قسيان ما ابتغي به
المال وما ابتغي به الجاه كما يستفاد من قوله تعالى (٩:٧٦ انما نطمعكم لوجه الله
لا نريد منكم جزاء ولا شكورا)

وفي مسألة المسجد المشؤل عنه دقيقة وهي أن الجزاء فيها على كون الصلاة فيه لا على الصلاة نفسها فمن كان يصلي لوجه الله لا يريد جزاء ولا شكورا على صلاته ولو لم يصل في ذلك المسجد لصلى في غيره قطعا ولكنه اختاره لاجل الجزاء الذي ذكره الوزير كانت صلاته صحيحة خالصة لله وينحصر السؤال في قصده الى المسجد وهو عبادة أخرى وقد علم حكم ذلك والله أعلم

(الذئب الفاسق وإذ هاب الرجس عن أهل البيت)

(س ٢٤) الشيخ عبد الله الحضري في سنننا فوره

ملخص السؤال أن رجلا فاسقا يدعي أنه من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر من فسقه ما يتنزه المنار عن نشره وقال إذا سلمنا بدعواه فما معنى قوله عز وجل (٣٣: ٣٢) إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (ج) اعلم أن بعض الناس قد تكلموا في هذه الآية بالرأي فرحموا أن المراد بالبيت جميع ذرية فاطمة عليها السلام والرضوان ما تناسلوا وإن ارادة الله تعالى هي مشيئة المخلقة التي بها الخلق والتكوين ومن ثم بحثوا في عصمة الشرفاء أو حفظهم من الذنوب فقال بعضهم إن معاصيهم صورية لا حقيقية فيجب تأويلها كالمعاصي التي نسبت إلى بعض الأنبياء وبهذا قال بعض الصوفية. وبحث ابن حجر الفقيه في ذلك بأنه مخالف للمشاهدة واختار هو حفظهم من الكفردون المعاصي وقال أنه يكاد يقطع بذلك. وقال بعضهم أنها خاصة بعلي وفاطمة وولديهما ولهم في هذا روايات وبعضهم أنها تشمل معهم بقية الأئمة الاثني عشر فهم المعصومون والحق الذي لا محيد عنه الا إلى الهوى أن المراد بالبيت في الآية بيت النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يسكنه وهو جنس والمراد بأهله هو ونسأوه وذكر ضمير الجمع المذكور تعليقا للاشرف أيضا لأن العناية به ثم بين تعالىه أو رعاية للفظ الأهل والعرب تتعمله ومنه (٧: ٣٧) إذ قال موسى لأهله أني آنست ناراسا أيكم منها يقبس (وقوله ٢٩: ٢٨) قال لأهله امكثوا) ونحو هذه الآية قوله تعالى (٧٣: ١١) قالوا أنعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) والخطاب لأمرأة إبراهيم عليه السلام هذا ما يقتضيه السياق ويترأ من كل ما يخالفه فإن العبارة جاءت في

آية معطوفة على عدة آيات فيبين بالنص الذي لا يحتمل التأويل . والمراد بالإرادة فيها ما يقصد ويراد من شرع تلك الاحكام الخاصة بهن لا إرادة الخلق والتكوين ابتداء فقوله (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) الخ هو كقوله عز وجل في آخر آية الوضوء والفعل والتيمم من سورة الثالثة (٦:٥) ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم تشكرون) وقوله بعد ذكر أحكام الصيام وما فيها من الرخصة (١٨٥:٢) يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) كل ذلك بيان لحكمته تعالى في تلك الاحكام ، وما فيها من الفائدة الا انما اذاهم عملوا بها لا يفهم منها ارادة الخلق والتكوين ابتداء . وقد سألتني عن هذه الآية الأخيرة الشيخ التميمي فني الخليل عند زيارتي له ببلده في عاشر المحرم سنة إحدى عشرة وثلاث مئة وألف قال رحمه الله ان الله تعالى نفي ارادة العسر بنا واثبت ارادة اليسر وما يريد الله تعالى لا بد من وقوعه وما لا يريد يستحيل ان يقع وانما نرى العسر قد يقع كثيرا فيذهب باليسر فأجبه على البدهة بمثل ما تقدم آفنا ولم أكن رأيت لأحد وانما هو بديهي في نفسه

من فهم هذا ولا يحمل الآية سواء الابتهاج عنها عن موضعها علم ان ماورد من الروايات في تخصيصها بفاطمة وعلي وولديهما ما يتبرأ منه سياق الآية اذ يصير معنى الآيات يا نساء النبي لا تفعلن كذا ومن يفعل منكن كذا فيزأوه مضاعف ضعفين يا نساء النبي أفعلن كذا وكذا ان الله لا يريد بهن الأوامر والنواهي الا اذهاب الرجس عن علي وزوجه وولديه وتطهيرهم من كل ما يفضي الى اللائمة تطهيرا كاملا . وان رواية تفضي الى هذا ما يقطع ببطلانها وان صحح بعض المحدثين سندها بل أقول انه لا معنى لإدخالهم في عموم الآية فضلا عن تخصيصها بهم ولا مزية في ذلك لهم وهم غير مخاطبين بتلك الاحكام التي شرعت لاجل اذهاب الرجس بالعمل بها وانما كان يكون في ذلك مزية لو كانت الإرادة للتكوين وكان الاخبار بها ابتدائيا غير معلق بشيء

أقول هذا وانا علوي فاطمي حسيني الاب حسني الأم عالم بالأخبار والآثار الواردة في ذلك وأفضل فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام على أزواجه أمهات

المؤمنين بأنها بضعة منه لكن كتاب الله فوق كل شيء وحكمه فوق كل حكم وهو قد خص أزواج نبيه بأحكام فهو بها ممتازات على بنائه وعلى جميع النساء أو الناس وإن فضلهن بهن الناس بمزية أو مزايا أخرى كما يفضل أبو بكر وعمر عائشة وحفصة. وإني لأعجب أشد العجب كيف عظم افتتان الناس بالرواية في الصدر الأول وإن كانت مخالفة لصریح القرآن حتى قال من قال في هذه الآية إنها خاصة بأهل الكساء أو عامة لبني هاشم وبنو المطلب لحديث الترمذي والحاكم في الأول وحديث الحكيم الترمذي والطبراني وابن مردويه وأبي نعيم في الثاني ولا يصح في ذلك شيء خلافاً للترمذي والحاكم والله در عكرمة إذ كان يقول من شاء باهلهت أنها نزلت في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما كان يرويه عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما كما رواه ابن أبي حاتم وابن عساکر. وروى ابن جرير أن عكرمة كان ينادي في السوق أن قوله تعالى «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت» نزل في نساء النبي صلى الله عليه وسلم: ولا يحتاج إلى شيء من الروايات في فهم الآية فانها في سياقها لا تحتل غير ما قلنا كما هو ظاهر لكل قارئ له معرفة باللفظة. وقد علمت أن الآية لا تدل على عصمة أهل البيت وإنما معناها أن الله تعالى شرع لمن تلك الأحكام التي منها أن جزاءهن على الفاحشة وعلى الطاعة يضاعف ضعفين لأجل اذهاب الرجس عنهن وتطهيرهن تطهيراً إذا هن امتثلن وأطعن الله ورسوله ولا معنى لو عيد المعصوم من الذنب بمضاعفة عذابه عليه. فإذا فرضنا أن ذرية فاطمة داخلة في أهل البيت هنا لم يكن معنى ذلك أن يستحيل عليهم الفسق فإذا هم كفبرهم من البشر فيما يجوز عليهم ويمتنع وهو ما تؤيده المشاهدة التي لا مكارهة فيها فإن لم نقل بهذا كنا بين أمرين تكذيب الحس أو قذف الكثيرين من الشرفاء بأنهم أولاد زنا والأول جنون والثاني حرام

﴿العمل بالبيع والشراء وغيرها بالعمولة العرفية﴾

(س ٢٥) السيد حسن بن علوي شهاب من علماء العرب بسنما قوره :

ما قول المنار فيما هو الجاري الآن بين المسلمين - يبعث أحدهم إلى آخر
بمروض تجارة فيأمره ببيعها بقية الوقت هناك أو بدراهم ليشتري لها عروض

تجارة . وكذلك الوصي يبيع مال موصيه والوكيل يقبض لموكله ثلثة عقارة ويجري كل منهم لنفسه معلوما في مقابل عمله خمسا في المئة أو أقل أو أكثر فويل ما يأخذونه جائز لهم شرعا ؟ ان قلتم لا فواضح وان قلتم نعم فما وجه ذلك المأخوذ في الشرع لانا نرى أنهم انما يعملون مجانا كما هو مقرر في محله . أفيدونا بآراءكم والله فيكم ولكم آمين

(ج) قال الله تعالى في أول سورة المائدة (١: ٥) يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) فكل ما يتعاقد عليه المسلمون يجب عليهم الوفاء به الا اذا كان على معصية كالاستئجار على الزنا مثلا فاذا اتفق تاجران على ان يبيع أحدهما أو كل منهما للأخر ما يرسله اليه من العروض ويشترى له بثمنه أو بمال آخر عرضا معينة بالجنس أو النوع أو غير ذلك من أنواع التعيين كما هو المتعارف ويأخذ على المبيع والمشتري أجرا يقدر بنسبة قيمته كخمس في المئة كان هذا الاتفاق عقدا صحيحا يجب الوفاء به لانه لم يحل حراما ولم يحرم حلالا

فان قيل إن هذه الاجرة مجهولة بشرط في الاجرة أن تكون معلومة وغير متوقفة على العمل كما قال كثير من الفقهاء (نقول) بل هي معلومة معينة فان البائع والمشتري انفسه يعرف عند الاتفاق أجر عمله في الجملة وعند تعيين الثمن قبل عقد البيع أو الشراء ما يستحقه بالتفصيل وهذه الاجرة لا تتوقف على العمل ككون اجرة الطحن من الطحين . على أننا نقول إن ما يشترطه الفقهاء في العقود مما لم يرد به نص عن الشارع وانما يهمل بالمصلحة يمكن ان يختلف فيه المصلحة باختلاف الزمان والمكان فعالم الفقهاء ليست ديننا يتعبد بانباعه سواء قامت به المصلحة أو ترتبت عليه مفسدة ولا شك ان التجارة قد دخلت في طور يتعسر معه النجاح مع التزام جميع أقوال فقهاء أي مذهب من المذاهب . واذا تمسكنا بأصول الاباحة والبراءة والمحافظة على ما أحله الله وحرمه ولم نزد في عقودنا شروطا ليست في كتاب الله تعالى فانه يمكننا ان نساق جميع الامم في الاعمال المالية وتنمية الثروة التي عليها مدار قوة الامة وعزة الملة في هذا العصر

فان قيل ورد في حديث أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي «نهى عن عسب

الفحل وعن قفيز الطحان « وفسروا قفيز الطحان بطحن الحب بجزء منه مطحونا واستنبطوا من ذلك أنه لا يجوز أن تكون الاجرة بهض المعمول بعد العمل كما قال الأئمة الثلاثة دون أحمد، وفي حديثه عند أحمد وغيره « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره » ومنه أخذ الشافعي وأبو حنيفة وجوب كون الاجرة مملومة خلافاً للمالك وأحمد فأنهما حكما العرف في ذلك فما تقول في الشروط المأخوذة من هذين الحديثين

والجواب ان أمثال هذه الروايات ينظر في سندها ثم في معناها وعلّة الحكم فيها . فاما حديث أبي سعيد الاول في اسناده هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف وزاد الذهبي ان حديثه منكر ووثقه مفلطاي وابن حبان والجرح مقدم على التعديل . ثم ان ما فسروا به قفيز الطحان غير متفق عليه بل قل بعضهم انه قفيز كان يؤخذ زائداً على الاجرة وهذا هو التبادر وهو المعبود في بلادنا فنهى عنه لانه من الباطل الذي لا مقابل له في العمل وإنما هو من قبيل ما يسمى الآن بالبغشيش . واما حديثه الآخر فرجال أحمد في سنده رجال الصحيح الا ان ابراهيم النخعي رواه عن أبي سعيد لم يسمع من أبي سعيد كما قال في جمع الزوائد ذكره أبو داود في المراسيل والنسائي غير مرفوع وفي بعض النسخ « من استأجرته » فهو على الخلاف في الاحتجاج بمثله لا ينافي ان يكون بيان الاجرة أو تسميتها بكونها جزءاً من كذا جزءاً مما يبيعه أو يشتر به أو يحصله فانه بذلك يكون على بصيرة لا يتطرق اليها الفهن والمش . ولا تعرف حديثاً غير هذين الحديثين يمكن ان يستدل به على تحريم أخذ كذا في المنه ما يباع أو يشتري أو يحصل اجرة أو عمولة وهو لا يدلان على ذلك . واللوصي حكمه فيما عوقد عليه

نعم اذا جرى العرف بين التجار أو غيرهم بأن عمل كذا لا يؤخذ عليه شيء وأراد من عمله أن يأخذ عليه أجراً أو عمولة من غير عقد يستحق به ذلك ولا عرف بجزئه له فانه لا يجوز له أخذه واذا أخذه بدون علم صاحب المال كان سارقاً . ولا أدري أهذا ما يريد السائل بقوله « لانا نرى أنهم إنما يعملون مجاناً » أم يريد أنه يجب أن تكون هذه الاعمال مجاناً وقد علمت ما امتقد في الامرين والله أعلم وأحكم

(تقبيل أيدي الشرفاء وغيرهم)

(س ٢٧) مستفيد من منقأ فورهِ

ما يقول المنار المنير في تقبيل اليد فاني أرى سادات اليمن وحضرموت المنتسبين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ينكرون على من لم يقبل أيديهم ويزعمون أنهم مستحقون لتقبيل اليد فهل لهذا أصل في السنة أفيدونا

(ج) ان زعموا ان هذا حق شرعي لهم ثبت في السنة فمن ترك تقبيل أيديهم يكون مخالفاً للسنة ومرتكباً محرماً أو مكروها فقد زادوا في شريرة الله ما ليس منها وهذا من أعظم الكبائر وان كانوا يريدون أنه قد استحسن في الآداب العادية ان تقبل أيديهم فصارت ترك بعض الناس لذلك في بلاد جرت عادتها به لا يخلو من إشهار بدم الاحترام فالامر سهل . والسنة في التحية السلام والمصافحة أقول هذا وأنا أعلم بما قال النووي في ذلك والسنة الصحيحة تعرف بعمل الناس في الصدر الاول ونقل ذلك ولا يكتفى فيها بحديث الآحاد اذ لا يمكن ان يشرع شيء لا يعمل به أهل الصدر الاول من الصحابة والتابعين ولا يمكن ان يعمل المسلمون به ويبقى مجهولاً لا يعرفه الا الآحاد من المتأخرين . وقد قال صاحب المدخل عند ذكر تقبيل اليد بدل المصافحة مانعه « وقد وقع انكار العلماء لذلك فان كان القبل يده عالماً أو صالحاً أوهما مما فأنكره مالك في المشهور عنه وأجازة غيره وأما تقبيل يد غير هذين فلا يعرف أحد يقول بجوازه لاسيما اذا انضاف إلى ذلك ان يكون القبل يده ظالماً أو بدعياً أو ممن يريد تقبيل يده ويخاره فهو الداء العضال الواقع بالفاعل والمفعول به . ومن أعجبه ذلك منهما لما ورد في ذلك من الوعيد الشديد فعوذ بالله من المخالفة وترك الامتثال كل هذا سببه ترك السنة أو التهاون بشيء منها »

فأنت ترى انه قد شدد في المسألة جداً لأنه عددها بدعة دينية وله الحق في التشديد

في ذلك اذا فعل التقبيل على انه مطلوب شرعاً وترتب عليه مفسدة كإعانة المتبذعين والظالمين على بدعتهم وظلمهم . وأما ما ينقل بمقتضى المادة لا باسم الدين فهو مباح الا اذا ترتبت عليه مفسدة ومنها أن يعتقد انه من الدين كما يزعم سادة حضرموت